حصيلة تنفيذ إستراتيجية قطاع الصيد البحري

1. حصيلة لأهم الإنجازات

باعتباره لبنة لتنمية الاقتصاد المغربي، يعتبر قطاع الصيد البحري أحد القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الهامة في المغرب، بالنظر لمساهمته الملموسة في خلق الثروة وتنمية الساحل وتوفير فرص الشغل وتزويد السوق المحلي بالبروتينات ذات الأصل البحري.

وبفضل هذه المكتسبات، يساهم قطاع الصيد البحري المغربي بنحو 2٪ من الناتج الداخلي الخام الوطني. وقد بلغ إنتاج المنتجات البحرية حوالي 1.4 2 مليون طن سنة 2021 بقيمة تقارب 15.1 مليار درهم. وإضافة إلى ذلك، فإن القطاع يوفر كمية مهمة من العملات عبر صادراته التي بلغ مجموعها 25.5 مليار درهم في سنة 2021.

في 2009، تم إطلاق مخطط أليوتيس الذي يعد استراتيجية لتطوير وتحديث قطاع الصيد البحري الوطني حيث تم التركيز على الموارد البحرية والبنى التحتية والمنتوجات مع إعطاء أهمية خاصة للجانب الاجتماعي العاملين في القطاع.

واعتبارا لذلك، فإن المغرب يجني ثمار استراتيجية جريئة وطموحة أعطت ديناميكية قوية في قطاع الصيد البحري، وذلك بتطوير الإنتاج والتصدير والاستثمار. وأطلقت مشاريع أثرت بشكل إيجابي على مستوى الاقتصاد الكلي والاجتماعي، وخاصة:

- مضاعفة القيمة المضافة للقطاع ورقم معاملات الصادرات؛
- خلق ما يقرب من 48.000 فرصة شغل جديدة مباشرة على اليابسة؛
- زيادة سنوية بمتوسط 15٪ من الاستثمارات في صناعات الصيد البحري.

وللتذكير، فإن مخطط أليوتيس يرتكز على ثلاث محاور رئيسية: استدامة الموارد لضمان الحفاظ عليها، والأداء لضمان الجودة المثلى لمنتجات الصيد البحري، وذلك بدأ من الإفراغ إلى التسويق، والقدرة التنافسية لتثمين أفضل لمنتجات الصيد وللرفع من تنافسيتها في الأسواق الواعدة. ويوجد كذلك محور عرضي يهدف إلى تعديل الإطار القانوني، والمراقبة والتكوين والحكامة الشاملة لتتم هيكلة هذه الاستراتيجية.

فيما يلي أهم إنجازات القطاع منذ إطلاق أليوتيس.

I. *الاستدامة كهدف رئيسي لمخطط أليوتيس*

يهدف محور الاستدامة إلى تطبيق تدابير فعالة لضمان تنمية مستدامة للصيد البحري وذلك لصالح الأجيال القادمة.

وقد استهدفت جهود القطاع تعزيز البحث في الصيد البحري، وتهيئة المصائد، والرفع من مستوى عمليات الصيد وعصرنتها، وكذلك تنمية تربية الأحياء البحرية بالمملكة.

1. القفزة النوعية للبحث في الصيد البحري

تم تخصيص هدفين رئيسيين لبحث في الصيد البحري: فهم تطور المخزونات في إطار مقاربة النظام الإيكولوجي والتتبع المنتظم للموارد، ولا سيما لتنزيل مخططات التهيئة .

وفي هذا السياق، قام المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري (INRH) بسلسلة من الإجراءات التي حولت مساهمته نحو التدبير المستدام للصيد البحري:

- ✓ تم تعزيز حكامته من خلال إعداد مخططات تنمية استراتيجية لكل ثلاث سنوات. استندت هذه المخططات الاستراتيجية على مقاربة التكيف والابتكار وجعلها قادرة على الاندماج في بيئتها مع توقع التغييرات التي يمر بها قطاع الصيد البحري على وجه الخصوص.
- ✓ وقد استفادت البنى التحتية والمعدات العلمية والمعدات الخاصة بالمراقبة من غلاف مالي مهم في الميزانية العامة، بما في ذلك المركز المتخصص في أمراض الحيوانات المائية بطنجة مع شبكة لرصد الصحة الحيوانية، ومختبرين للأبحاث في تربية الأحياء البحرية بأمسا والداخلة مجهزين بمفرخات تجريبية، ومزرعة تجريبية لتربية الأحياء البحرية بخليج الداخلة

وثلاث مزارع تجريبية لتربية الأحياء البحرية بأكادير والمضيق وأمسا، وكل هذا من أجل دعم البحث في مجال تربية الأحياء البحرية؛

- ✓ تم تعزيز وسائل التنقيب والمراقبة من خلال بناء سفينة أبحاث أوقيانوغرافية بحرية جديدة خاصة بأعالي البحار، وهي أكثر ملاءمة للتتبع الشامل للموارد وأنظمتها البيئية، وقد تم تسليمها في مارس 2021. وقد تم كذلك اقتناء زورق سريع وسفينة ساحلية أوقيانوغرافية للبحوث الساحلية (تم تسليمهما تواليا في سبتمبر 2020 وخلال عام 2021) إضافة إلى التجديد الجاري لسفينة التكوين (الحسني) وتخصيصها للبحوث والتدريب في مجال الصيد البحري، وكذلك اقتناء عوامة أوقيانوغرافية لتكملة هذه الاستثمارات؛

كما تم توسيع نطاق الأبحاث في الصيد البحري واستكمالها من خلال مهمات المراقبة والتحليل:

- ✓ من خلال دعم القطاع في تصميم وتنزيل مخططات التهيئة بفضل المعرفة العلمية المكتسبة وأيضًا مواكبته لحل بعض مشاكل التي يعاني منها (نماذج الشباك لصد هجمات الدلفين الأسود، الصيد التجريبي لسمك الرابوز)؛
- ✓ من خلال تتبع وإعطاء مؤشرات على حالة المخزونات ومستوى استغلالها؛
- ✓ من خلال إتاحة أبحاثه للمهنيين والصناعيين في مجال تثمين منتجات الصيد البحري؛
- ✓ من خلال تعزيز قدراته التقنية لدعم تنمية تربية الأحياء البحرية في المغرب (إتقان تربية الأسماك والمحار، تطوير أعلاف الأسماك باستخدام المكونات المحلية، إلخ).

2. التدبير المستدام للموارد البحرية ومكافحة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم

أ. مخططات تهيئة المصائد

بهدف ضمان استغلال مستدام للموارد البحرية الوطنية، مكنت استراتيجية أليوتيس من تنزيل مجموعة من مخططات التهيئة لتغطية المخزونات التجارية الرئيسية على أساس التقييمات العلمية التي أجراها المعهد الوطني لبحث في الصيد البحري.

تغطي هذه المخططات أكثر من 20 مخزون وتخص المخزونات الرئيسية ذات الأهمية التجارية، خاصة الأسماك السطحية الصغيرة التي تكون أكثر من 80٪ من الموارد السمكية الوطنية وأصناف أسماك القاع (الأخطبوط وأربيان والسمك النازلي والقشريات الكبيرة) والأسماك السطحية الكبيرة والعديد من الأصناف الساحلية. ويتم تنزيل هذه المخططات وفقًا لأنواع المصايد مع تحديد بعض تدابير التسيير حسب كل مصيد.

ونتيجة لذلك، بلغ معدل تغطية الموارد المصطادة وفق مخططات التهيئة 96 % سنة 2020، مقابل 5٪ فقط سنة 2009، حيث كان الهدف هو 95% في أفق سنة 2020.

وتحدد مخططات التهيئة وإجراءات التدبير، على وجه الخصوص، وحدات التهيئة، مناطق الصيد وأنواع المراكب المسموح بها، ومعدات الصيد، والأحجام القابلة للتسويق، والقائمة المصرح بها والنسبة المئوية للأنواع التي تصطاد عرضا، ومناطق التجميع، وفترات الراحة البيولوجية وحصص الصيد.

بالموازات مع هذه الإجراءات التدبيرية، قام قطاع الصيد البحري بإنشاء 3 محميات بحرية بكل من موغادور، البوران وماسا ومحميتين في طور الإنجاز بكل من أكدير وبوجدور بالإضافة إلى برنامج غمر الشعاب الاصطناعية في خليجي مرتيل وأكادير والناضور وذلك بهدف تجديد مخزون الأسماك.

ب. تعويضات لسفن الصيد الناشطة بالبحر الأبيض المتوسط والمتضررة من هجمات الدلفين الكبير

يواجه نشاط صيد أسماك السطحية الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط ظاهرة إتلاف الأسماك المصطادة من قبل الدلفين الكبير (Tursiopstruncatus)،المسماة "Negro". حيث أدت هجمات الدلفين على المصطادات إلى إلحاق خسائر مادية كبيرة، ومن أجل ذلك، تم تنزيل برنامج تعويض لمدة عامين (2017 - 2018)، لشراء شباك لفائدة البواخر المتضررة.
من أصل 105 سفينة مؤهلة لهذا البرنامج، تم تعويض 101 سفينة بمبلغ 80.8 مليون درهم سنة 2017 و98 سفينة بقيمة 78.4 مليون درهم سنة 2018، وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 178 مليون درهم، منها حوالي 61 مليون درهم ممولة من قبل قطاع الصيد البحري.
وبالموازاة مع ذلك، تم إعداد اتفاقية للحفاظ على الحق في المزايا الاجتماعية التي يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لصالح الصيادين العاملين على متن مراكب صيد السردين الذين كانوا ضحايا هذه الهجمات. وإضافة إلى ذلك، تم اختبار شباك الصيد نموذجي وتجريبي قادرعلى تحمل هجمات الدلفين الكبير، من قبل المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.

ت. المصادقة الإلكترونية على المصطادات وتزويد قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد الهوية

تم تنزيل نظام المصادقة على المصطادات من قبل قطاع الصيد البحري لمحاربة القطاع الغير مهيكل، وضمان تتبع المصطادات على طول سلسلة القيمة، وذلك وفقًا لقوانين الصيد البحري المعمول بها (إنشاء نظام معلوماتي، وتعزيز فرق المراقبة، وما إلى ذلك).

وقد شكلت عملية مكافحة نشاط قوارب الصيد التقليدي في وضعية غير قانونية لسلسلة من الإجراءات، بدءًا بالقوانين المتعلقة ببناء وإصلاح قوارب الصيد التقليدي حيث يجب التوفر على إذن مسبق من قطاع الصيد البحري قبل الشروع في هذه العمليات. إضافة إلى ذلك، فقد تم تجهيز كل قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد الهوية عبر نظام ترددات الراديو RFID (RadioFrequency Identification) باستثمار 3 ملايين درهم، مما مكن من السيطرة واستخدام السجل الوطني لأسطول الصيد التقليدي.

ث. <u>المخطط الوطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري والمراقبة في البحر</u>

تم تنزيل مخطط وطني لمراقبة أنشطة الصيد، حيث تحدد المنهجيات والإجراءات العملية من أجل تنسيق وتخطيط وتنفيذ عملية المراقبة والسماح بتتبع فعال للنتائج وتقييم منتظم للنظام المعمول به.

ومع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية في هذا المجال، تم تقسيم المخطط الوطني للمراقبة إلى 18 مخطط جهوي على مستوى المناطق البحرية.

وقد أنشأ قطاع الصيد البحري مركزا وطنيا لمراقبة سفن الصيد يستخدم نظام رصد وتتبع سفن الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية (Vessel Monitoring System) وهي من التقنيات المتقدمة المستعملة في مراقبة أنشطة الصيد البحري.

وبالتالي، فإن جهاز VMS، الذي تم تركيبه في أسطول الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار، يكمل عمليات المراقبة التي تقوم بها بانتظام البحرية الملكية والدرك الملكي.

ج. <u>برنامج إبحار</u>

بالإضافة إلى حماية الثروات البحرية، تمت عملية تحديث وعصرنة أسطول الصيد التقليدي والصيد الساحلي في إطار برنامج إبحار.

وقد ارتفع متوسط عدد المستفيدين من برنامج إبحار من 17 مستفيدًا سنويًا بين عامي 2009 و2012، إلى 137 مستفيدًا سنويًا خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2018. حيث أن من إجمالي الإعانات المدفوعة البالغة 170 مليون درهم منذ سنة 2009، تم دفع مبلغ إجمالي قدره 167 مليون درهم منذ سنة 2013، أي 98.2 ٪.

3. تشجيع تربية الأحياء البحرية وجعلها محركا للنمو

مع إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية (ANDA)، تم تزويد قطاع تربية الأحياء البحرية بمؤسسة مخصصة لمواكبة ودعم وتطوير المشاريع في هذا القطاع.

يرتكز محور تنمية هذا النشاط في المغرب على التخطيط وإنشاء مخططات التهيئة الخاصة بتربية الأحياء البحرية. وقد أجريت دراسات في 8 مناطق ساحلية على امتداد 2343 كيلومتر لتحديد المناطق المناسبة لتربية الأحياء البحرية لمختلف الأصناف البحرية وكذلك لتوجيه الاستثمار.

تمكن مخططات التهيئة الخمس التي تم إنجازها حتى الآن من تقدير قدرة إنتاج قطاع تربية الأحياء البحرية إلى أكثر من 380 ألف طن سنويًا. ويهدف هذا النهج من التخطيط، إلى ضمان تنمية مستدامة لتربية الأحياء البحرية في المغرب ذلك للحد من الانتاج المكثف، مع كل العواقب التي قد تترتب على ذلك، لا سيما فيما يتعلق بالتعارض مع الأنشطة الأخرى والتحديات البيئية.

بعد الانتهاء من إنجاز مخططات التهيئة، تم إطلاق 16 طلب لإبداء الاهتمام لتطوير مشاريع تربية الأحياء البحرية في جهات الشرق، طنجة تطوان الحسيمة، الرباط سلا القنيطرة، الدار البيضاء سطات، سوس ماسة، كلميم واد نون، العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب. وفي هذا السياق، تم انتقاء 295 مشروع، 116منها مخصصة للمقاولين الشباب المنحدرين من الجهات المذكورة أعلاه، مما يمكن من تصور إنتاج سنوي يبلغ 200.000 طن أفق سنة 2030.

وإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ تدابير لمواكبة نشاط تربية الأحياء البحرية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد علف الأحياء البحرية إلى 2.5٪ بدلاً من 25٪ والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع حق الخصم على مدخلات تربية الأحياء البحرية. وكما أن الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على بعض المنتجات المستوردة أو المسوقة محليا والمستخدمة كمدخلات في تربية الأحياء البحرية، مثل الأعلاف الحيوانية وصغار الأسماك والمحار، مكن من تخفيف العبء على مزارع تربية الأحياء البحرية، وتعزيز جاذبية نشاط تربية الأحياء البحرية في المغرب.

II. تحسين أداء البنى التحتية وعمليات التفريغ والتسويق

يمكن الأداء من تزويد القطاع ببنى تحتية للتفريغ والتسويق، تحترم المعايير الدولية وموجهة نحو تنمية الصيد البحري. وفي هذا السياق، تم تنفيذ برنامج لتعزيز البنى التحتية لتفريغ الأسماك والشبكة التسويقية للمنتجات البحرية.

1. على مستوى البنى التحتية للتفريغ

واصل قطاع الصيد البحري برنامج إنشاء البنى التحتية لتفريغ وتسويق منتجات الصيد التقليدي عبر بناء نقط التفريغ المجهزة وقرى الصيادين.
إلى غاية سنة 2020 تم إنجاز 45 قرية صيد ونقطة تفريغ مجهزة بالإضافة إلى مشروعين آخرين في طور البناء أو البرمجة.
ساهمت هذه البنى التحتية خلال سنة 2021 بأكثر من 66% من رقم معاملات الصيد التقليدي، و بين عامي 2010 و2021، زاد معدل رقم المعاملات الخاص بكل قارب صيد تقليدي نشيط بنسبة 163 ٪، حيث مر من 78 ألف درهم إلى 205 ألف درهم.

2. على مستوى البنى التحتية للبيع الأولي

أطلق مخطط أليوتيس برنامج أسواق السمك للبيع الأولي من الجيل الجديد التي تهدف إلى توفير الظروف المثلى لتسويق منتجات الصيد بالموانئ. وتعتمد هذه البنى التحتية على مبدأ فصل تنقل الأشخاص والمنتجات كما أنها مجهزة بمعدات التبريد (مصانع الثلج، غرف التبريد) التي تعتبر مكون أساسي للحفاظ على جودة المنتجات.
وقد مكن هذا البرنامج من إنشاء 11 أسواق السماك للبيع الأولي من الجيل باستثمار يناهز 561 مليون درهم.
وقد تم تجهيز أسواق السمك للبيع الأولي ونقط التفريغ بنظام المراقبة بالفيديو لضمان سلامة ومراقبة تحركات الأشخاص والمنتجات في مجال حدود الاستغلال وذلك بمبلغ يعادل 12 مليون درهم.

3. على مستوى أسواق بيع السمك بالجملة

وبالموازاة مع برنامج أسواق السمك للبيع الأولي من الجيل الجديد، تم إنجاز برنامج لبناء 10 أسواق لبيع السمك بالجملة بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 560 مليون درهم.
ويهدف هذا البرنامج إلى هيكلة قنوات التوزيع. كما أنه يساهم في تثمين المنتجات من خلال ضمان استمرارية سلسلة التبريد وتحكم أفضل في ظروف النظافة والسلامة الصحية من خلال إنشاء نظام التتبع، لضمان سلامة المستهلك.
ومن أجل مواكبة النشاط القوي لسوق بيع السمك بالجملة بالدار البيضاء والرفع من المساحة الحالية المخصصة للبيع، يتم إنجاز أعمال توسعة باستثمار قدره 16 مليون درهم.

4. على مستوى مناولة المنتجات البحرية

أ. بناء مصانع الثلج

بهدف الحفاظ على جودة منتجات الصيد البحري وضمان استمرارية سلسلة التبريد، أنجز قطاع الصيد البحري برنامج لتعميم مصانع الثلج وغرف التبريد على مستوى موانئ الصيد ونقط التفريغ المجهزة وقرى الصيادين بالمملكة. وقد ارتفع عدد مصانع الثلج (بما فيها المصانع المنجزة من طرف القطاع الخاص) من 10 مصانع قبل مخطط أليوتيس، إلى 101 مصنع منها 29 بالمنطقة الأطلسية الجنوبية، و15 بالمنطقة الأطلسية الوسطى، و24 بالمنطقة الأطلسية الشمالية و33 في البحر الأبيض المتوسط.
كل هذه الإنجازات مكنت من ترسيخ ثقافة الاستخدام التلقائي للبرد من أجل الحفاظ على المصطادات.
علاوة على ذلك، تم بناء 10 غرف التجميد على مستوى بعض أسواق السمك للبيع الأولي بغلاف مالي يناهز 3 مليون درهم.

ب. برنامج تعميم الصناديق الموحدة

وبالموازاة مع هذه التجهيزات، يهدف برنامج تعميم استعمال الصناديق الموحدة التخلي بصفة نهائية على الصناديق الخشبية التي كانت تستعمل لتعبئة منتجات الصيد، والقضاء على تفريغ المنتجات بكميات كبيرة (en vrac). وقد مكن هذا البرنامج من شراء وتوزيع أكثر من 6 ملايين صندوق موحد، وبناء 17 وحدة تدبير هذه الصناديق داخل الموانئ، واقتناء المعدات اللازمة للتدبير الجيد لهذه الصناديق وإنشاء نضام معلوماتي.

ت. برنامج اقتناء الصناديق العازلة للحرارة

استفادت قوارب الصيد التقليدي من الدعم لتثمين منتجاتهم عبر تجهيزها بصناديق عازلة للحرارة (ICE-BOX) مما يمكن من الحفاظ على طراوة المصطادات والحصول بذلك على سعر أفضل.

نظرا للنجاح الكبير الذي حققه هذا المشروع في نقط التفريغ المتمركزة في الجهة الأطلسية الجنوبية، أطلق قطاع الصيد البحري عملية التعميم على الجهات البحرية الأخرى. ويهدف هذا البرنامج إلى تجهيز 15.903 قارب تقليدي بـ 47.709 صندوق عازل للحرارة من أجل تحسين ظروف المحافظة والمناولة والنظافة الخاصة بالمصطادات وتحسين سعر البيع. إجمالي الاستثمار لهذا المشروع هو 93,5 مليون درهم.

ث. برنامج دعم تعاونيات الصيد التقليدي

يندرج هذا البرنامج في إطار تطوير قطاع الصيد التقليدي. ويهدف من ناحية، إلى تحسين ظروف عمل الصيادين التقليديين وعصرنة أدوات العمل، ويشمل على وجه الخصوص الإجراءات التالية:

- ✓ اقتناء جرارات ومعدات رفع لصالح نقط تفريغ الصيد بمبلغ إجمالي قدره 10 مليون درهم؛
- ✓ توفير محركات لقوارب الصيد التقليدي الناشطة على مستوى نقط تفريغ الصيد في جهة سوس ماسة وكلميم واد نون بغلاف مالي إجمالي يبلغ حوالي 14,5 مليون درهم.

ومن ناحية أخرى، وبهدف دعم التعاونيات في إنجاز المشاريع التي تخلق فرص الشغل والثروة، أطلق قطاع الصيد البحري برنامج دعم تعاونيات القطاع للرفع من عائداتهم، وتثمين منتجاتهم وتحسين طرق تدبيرهم. وقد شهد هذا البرنامج إطلاق طلب إبداء الاهتمام سنة 2021 يخص التمويل المشترك مع التعاونيات المؤهلة لإنجاز مشاريعهم. وتم في نفس السنة، اقتناء 28 مشروع بميزانية تقارب 33,3 مليون درهم.

III. تنافسية منتجات الصيد البحري

بالموازاة مع العمل على الموارد والبنية التحتية للتفريغ والتسويق، فإن حلقة تنافسية منتجات الصيد استفادت بدورها من إجراءات مهمة تستهدف، على وجه الخصوص، انتظام ضمان توفير المنتجات البحرية من الناحيتين الكمية والنوعية.

1. حجم الإمدادات من طرف الوحدات الصناعية

إدراكًا منه،إن تطوير عملية تثمين المنتجات البحرية يتطلب بداية، تسهيل وصول الصناعيين إلى المواد الخام، فقد أنجز قطاع الصيد البحري عددًا من الإجراءات التي تستجيب لإشكاليات المواد الأولية، بما في ذلك الإمدادات الإضافية لصالح الوحدات الصناعية وتحويل وحدات تجميد الأخطبوط إلى وحدات لمعالجة الأسماك السطحية الصغيرة بكل من الداخلة والعيون.

بهدف إنشاء جيل جديد من المشاريع التنموية بمستوى عالٍ من التثمين، تم في إطار طلبات لإبداء الاهتمام، تخصيص حصص من مصطادات المصائد الأسماك السطحية الصغيرة المتواجدة بالمنطقة الأطلسية الجنوبية لصالح 10 مستثمرين بالمنطقة الصناعية المتواجدة بميناء الداخلة وبوجدور.

2. إنشاء أقطاب التنافسية

تعتزم الإستراتيجية على إنشاء ثلاث أقطاب تنافسية من أجل تعزيز تجمع المكونات المختلفة اللازمة للتثمين فعال للمورد من أول إلى نهاية سلسلة القيمة (الشركات، مراكز البحوث، إلخ).

أ. قطب التنافسية بأكدير

بهدف مواكبة وتطوير صناعة ذات قيمة مضافة عالية وتعزيز صناعة التعليب، تم بناء هذا المجمع على مساحة 75 هكتار بتكلفة مالية قيمتها 600 مليون درهم. حتى الآن، تم تسويق جميع القطع الأرضية بمجمع هاليوبوليس.

وإضافة إلى ذلك، تم عقد اتفاقية شراكة بين قطاع الصيد البحري وجمعية "Agadir Haliopolis Cluster" لتمويل عملية مواكبة الشركات العاملة في القطاع، من خلال تعزيز الإجراءات المشتركة التي تسمح من الرفع من أدائها على مستوى السوق الوطني والدولي، وذلك بفضل التكوين والمعلومة والبحث والابتكار. وقد كلفت هذه الاتفاقية غلاف مالي يقدر ب 2 مليون درهم.

ب. قطب التنافسية الشمالي

يهدف قطب التنافسية بالجهة الشمالية إل تعزيز تثمين المنتجات السمكية ذات قيمة مضافة عالية، خاصة منتجات الاستيراد وتربية الأحياء البحرية (القشريات والأسماك البيضاء ومنتجات تربية الصدفيات).

تم الانتهاء من إنجاز دراسة الجدوى الخاصة بهذا القطب حيث أوصت بإنجاز هيكل تنظيمي يشمل أعمال تنشيطية وتكوينية والبحث والتطوير.

ت. قطب التنافسية الخاص بالأسماك السطحية الصغيرة بالجهة الجنوبية

تم الانتهاء من دراسة تحديد الموقع وتحديد الأبعاد لقطب التنافسية بالجهة الجنوبية. حيث تتمثل التوصية الرئيسية المترتبة عن هذه الدراسة في إنجاز القطب بميناء الداخلة الأطلسي الجديد.

يتم إنشاء هذا المحور بالتشاور مع وزارة التجهيز لدعم احتياجات البنى التحتية لقطاع الصيد على مستوى تصميم ميناء الداخلة الأطلسي الجديد.

IV. المشاريع المتعددة الوظائف

1. تعميم التغطية الاجتماعية للبحارة الصيادين

يهدف هذا المشروع إلى دمج البحارة الصيادين بالنظام الإجباري للضمان الاجتماعي والذي يسمح لهم بالاستفادة من الضمان الاجتماعي على المدى القصير والبعيد وكذلك الإعانات العائلية والتأمين الصحي الإجباري.

كما أنه قد تم تعميم وفرض التأمين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية بموجب القانون 12-18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، حيث تم دمج التأمين في قطاع الصيد البحري منذ 1 يناير 2018.

بالنسبة للبحارة الموسميين، طلب قطاع الصيد البحري من الصندوق الوطني للتغطية الصحية إطلاق دراسة تهدف إلى وضع نظام خاص يسمح لهذه الفئة من الصيادين من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الصندوق.

2. تكوين البحارة الصيادين

في إطار تعزيز المهارات المهنية للقطاع، أطلق قطاع الصيد البحري سلسلة من برامج التكوين لصالح البحارة ومهنيي القطاع.

بلغ عدد المستفيدين من التكوين المستمر سنة 2021/2020، 673 شخصًا، منهم 358 امرأة و315 رجل.

3. محو الأمية الوظيفية والتوعية البحرية

يشكل تعزيز المهارات وتحسين تأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع محوراً مهماً في نشاط مؤسسات التكوين البحري التي تضع برنامجاً سنوياً لمحو الأمية الوظيفية للبحارة من رجال ونساء وأبناء الصيادين والعاملين في صناعات الصيد. خلال سنة 2021/2020، كانت الإنجازات في إطار برنامج محو الأمية الوظيفية على النحو التالي: 40 مستفيد من دورات التمكين، و123 مستفيد من الدورات التأهيلية، و110 شخص معتمد.

يهدف البرنامج السنوي للتوعية في الصيد البحري إلى مواكبة الصيادين الحرفيين والنساء العاملين في قطاع الصيد وذلك في إطار التنمية الاجتماعية والمهنية وتحسين ظروف العمل، من خلال تنفيذ إجراءات المساندة والتحسيس.وإضافة إلى ذلك تستفيد تعاونيات الصيد أيضًا من هذه الإجراءات، مما يمكنها من تعزيز أنشطتها المختلفة والرفع من أرباحها. بالنسبة لسنة 2021، تم إنجاز 75 نشاطًا للتوعية لصالح 7.100 بحار، من بينهم 790 امرأة ناشطة في هذا القطاع. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التوعية السنوي المنجز سنة 2021 تأثر بأزمة كوفيد 19 الصحية.

4. تعزيز نظام الإنقاذ البحري

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان تغطية الساحل المغربي بوسائل اتصال تمكن من استقبال مكالمات الاستغاثة وتنسيق عمليات الإنقاذ في البحر.

وقد تم إنشاء مركز وطني لتنسيق عمليات الإنقاذ (MRCC) وتزويده بالهياكل والمعدات التي تمكن من تنظيم عمليات البحث والإنقاذ المغربي وتغطية احتياجاته من أدوات تدبير الإنذارات وتنسيق عمليات البحث والإنقاذ، بما في ذلك على وجه الخصوص خدمة محطة إنمارسات سي INMARSAT C وتركيب شبكة الاتصالات البحرية وكذلك المعدات الخاصة بوسائل الاتصال والإنقاذ. وقد كلفت هذه المعدات غلاف مالي يبلغ حوالي 8 مليون درهم.

وفي هذا السياق، تم برمجة اقتناء قارب إنقاذ جديد نهاية سنة 2021 بمبلغ إجمالي قدره 25 مليون درهم.

5. الاستمرارية في تحسين الجهاز القانوني للقطاع

فيما يخص الشق القانوني، شكل تكريس التوجهات والمشاريع الواردة في إستراتيجية أليوتيس رافعة لاعتماد وتحديث إطار قانوني جديد يسير قطاع الصيد البحري في العديد من مكوناته.